النزوح البيئي وأثره على التمكين الاجتماعي للمرأة في أوغندا

أ. يسرا صبيح (*)

• **مُلخص:**

النزوح البيئي هو النزوح الناجم عن تغير المناخ أو التدهور البيئي، وهو من المشاكل التي تعاني منها أوغندا، فوفق تقارير الأمم المتحدة شهدت أوغندا خلال الأعوام السابقة نزوح آلاف الأشخاص من أماكن إقامتهم بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي، حيث تتعرض أجزاء من البلاد للفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف والزلازل والأوبئة. ويقدر البنك الدولي أن سنويًا يتضرر حوالي ٢٠٠ ألف أوغندي من الكوارث المرتبطة بالطقس، وأن النساء من ضمن الأكثر فئات تضررًا من هذه الكوارث، وأنه بحلول عام ٢٠٥٠ فإن حوالي١٢ مليون شخص، أي ما يُقارب ١١% من سكان أوغندا يمكن أن ينزحوا داخليًا بسبب تلك العوامل المناخية.

تهدف هذه الورقة إلى عرض مدى تأثير النزوح البيئي على التمكين الإجتماعي للمرأة في أوغندا وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. إذ يشكل تعداد الإناث في أوغندا ٥٢ في المائة تقريبًا من السكان، وتعاني المرأة في أوغندا من عدد من المشاكل الإجتماعية مثل: قلة فرص استكمال التعليم بالمقارنة بالرجال والزواج المبكر وغيرها من المشكلات التي تؤثر على الأوضاع الإجتماعية لها بشكل عام. وبما أن النزوح البيئي له تأثير على المُجتمع بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص، فإن الهدف من هذه الورقة البحثية استعراض مدى تأثير النزوح البيئي على التمكين الاجتماعي للمرأة، وهل يُزيد النزوح البيئي من عبء المشكلات والتحديات الإجتماعية التي تُواجه المرأة في أوغندا.

الكلمات المفتاحية: النزوح البيئي؛ تغير المناخ؛ تمكين إجتماعي؛ الهجرة القصرية؛ أوغندا.

(*) باحثة ماجستير بقسم الأنثروبولوجيا-كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.

Environmental displacement and its Impact on Women Social Empowerment in Uganda

Yousra Sobeih

- **Abstract**

Environmental displacement happened as consequence from extreme climate events that resulted from climate change or environmental degradation, and it is one of the problems that Uganda suffers from. According to UN reports, over the previous years, thousands of people in Uganda were displaced from their home of residence due to extreme climate events, such as floods, landslides, drought, earthquakes and epidemics. The World Bank estimates that annually about 200,000 Ugandans are negatively affected by climate-related disasters, and women are among the most vulnerable groups affected by these events, and by 2050, about 12 million people, or approximately 11% of Uganda's population, could be internally displaced due to these climate disasters.

This paper aims to present the impact of environmental displacement on the women social empowerment in Uganda, by exploring whether environmental displacement increases the burden of social problems and challenges facing women in Uganda, using the descriptive analytical approach. In Uganda women constitutes approximately 52 percent of the population, and women in Uganda suffer from a number of social problems such as: problems to complete education compared to men, early marriage, and other problems that affect their social empowerment in general .

Keywords: environmental displacement; climate change; Women social empowerment; forced migration; Uganda.

- **مقدمة:**

تشكل الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية أحد أبرز عوامل النزوح البيئي في العالم، ففي الفترة بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٢ ازداد عدد الكوارث أربعة أضعاف، مما أدى إلى تزايد أعداد النازحون بيئيًا. والمقصود بالنزوح البيئي هو النزوح الناجم عن الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ. إذ يُجبر النزوح البيئي الأفراد على مغادرة مناطق إقامتهم، حيث تنزح جماعات سكانية كاملة بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. ويتضرر من النزوح البيئي الفئات الضعيفة وخصوصًا تلك التي تعيش في دول تعاني ضعف اقتصادي. (زيد، ٢٠٢٣، ١٥١)

يقدر البنك الدولي أن سنويًا يتضرر حوالي ٢٠٠ ألف أوغندي من الكوارث المرتبطة بالطقس، وأن النساء من أكثر الفئات تضررًا من هذه الكوارث، وأنه بحلول عام ٢٠٥٠ فإن حوالي١٢ مليون شخص، أي ما يُقارب ١١% من السكان في أوغندا يمكن أن ينزحوا داخليًا بسبب العوامل المناخية.

أوغندا بلد غير ساحلي، يقع في شرق أفريقيا، يحدها من الشرق كنيا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الشمال جنوب السودان، ومن الجنوب الغربي رواندا، ومن الجنوب تنزانيا. تعتبر أوغندا ثاني أكثر البلدان الغير ساحلية اكتظاظًا بالسكان بعد إثيوبيا. الجزء الجنوبي من البلاد يتضمن جزء كبير من بحيرة ڤكتوريا، والذي تتشاركه مع كنيا وتنزانيا، وتقع البلاد في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية. تقع أوغندا أيضًا في حوض النيل، وتتمتع بمناخ إستوائي متنوع. (حسين، ٢٠٢٠، ١٢٦).

تتألف أوغندا من ٥٦ مجتمعًا محليًا مختلفًا من السكان الأصليين. وتنقسم هذه المجتمعات المحلية إلى أربع مجموعات إثنية رئيسية (الأمم المتحدة، ١٩٩٩).

سياسيًا، حصلت أوغندا على استقلالها عام ١٩٦٢، وفي السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، شهدت أوغندا تدهورًا اجتماعيًا واقتصاديًا. بسبب التمرد في شمال أوغندا في عام ١٩٩٤، نقلت الحكومة سكان تلك المنطقة إلى مخيمات للأشخاص المشردين داخليًا. بين عامي ٢٠٠٦-١٩٨٦ عانت شمال أوغندا من حرب أهلية طويلة دامية، وهجرت ما بين ١,٥ مليون إلى مليوين شخص من مختلف مناطق

أوغندا الشمالية. وفي مقاطعة أكوالي، نزح ما يقارب ٩٠% من السكان ومعظمهم أجبرتهم الحكومة على المكوث في مخيمات النازحين وبقى بعضهم هناك لعقد من الزمن. وهناك عدد ممن هُجروا إلى المناطق الحضرية. (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠٠٦)

بالنسبة للمناخ، تقع أوغندا في نطاق المناخ الاستوائي، لكن الحر الشديد يلطفه الارتفاع الكبير فوق مستوى سطح البحر ووجود البحيرات الواسعة، تبلغ مساحة اوغندا ٢٤٣,٤٠٠٠ كم . وتقطع أرض أوغندا العديد من روافد نهر النيل وتخضع البلاد، وبخاصة أقسامها الغربية للتيارات الهوائية المدارية القادمة من حوض نهر الكونغو، فالمناخ دافئ لطيف إلا في الجبال وقليل التبدل. ويراوح متوسط درجة حرارة أشد شهور السنة حرارة يناير بين ١٧–٢٤ درجة مئوية في مقابل ١٦–٢١ درجة مئوية لأشد الشهور برودة يوليو في حين تهبط إلى الصفر في جبال روفنزوري ابتداءً من ارتفاع ٢٠٠٠م، وفوق ذلك الارتفاع يسقط الثلج. ويُميَّز في أوغندا فصلان مطيران، ويبلغ متوسط كمية الأمطار السنوية ١٠٠٠–١٢٠٠مم. (معرفة، ٢٠٠٤)

أولًا: أهمية الدراسة

يقدر البنك الدولي أنه سنويًا يتضرر حوالي ٢٠٠ ألف أوغندي من الكوارث المرتبطة بالطقس، وأن النساء من أكثر الفئات تضررًا من هذه الكوارث، وأنه بحلول عام ٢٠٥٠ فإن حوالي١٢ مليون شخص، أي ما يُقارب ١١% من السكان في أوغندا يمكن أن ينزحوا داخليًا بسبب العوامل المناخية. جدير بالذكر أن تعداد الإناث في أوغندا يشكل ٥٢ في المائة تقريبًا من السكان، وتعاني المرأة في أوغندا من مشكلات إجتماعية عديدة مثل: قلة فرص استكمال التعليم بالمقارنة بالرجال والزواج المبكر وختان الإناث وغيرها من المشكلات التي تؤثر على الأوضاع الإجتماعية للمرأة وتجعلها أكثر تضررا من غيرها من الفئات الإجتماعية. وبما أن النزوح البيئي له تأثير على المُجتمع بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص، فإن الهدف من هذه الورقة

البحثية استعراض مدى تأثير النزوح البيئي على تمكين المرأة، وعرض التحديات الإجتماعية التي تُواجه المرأة في أوغندا بسبب النزوح البيئي.

فالنزوح البيئي من الممكن أن يتسبب في:

- زيادة تهميش للمرأة: إذ يهدد النزوح البيئي تماسك الأسر والمجتمعات، مما يضع عبء إضافي على عاتق المرأة في تحمل المسؤوليات الأسرية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على وضعها الاقتصادي والاجتماعي، مما قد يتسبب في عدم تمتعها بخدمات أساسية مثل الحصول على خدمات صحية وتعليمية أو فرص للعمل.
- زيادة حالات العنف الجنسي والاستغلال، حيث تكون المرأة أكثر عرضة للمخاطر في ظل الظروف الغير عادية أو في ظل الأزمات، بالتالي يصبح من المهم توفير حماية للنساء والفتيات وتقديم دعم نفسي واجتماعي لهن.

ثانيًا: أهداف الدراسة

استعراض مدى تأثير النزوح البيئي على تمكين المرأة، وهل يُزيد النزوح البيئي من عبء المشكلات والتحديات الإجتماعية التي تُواجه المرأة في أوغندا.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

– هل يُزيد النزوح البيئي من عبء المشكلات والتحديات الإجتماعية التي تُواجه المرأة في أوغندا؟

– ما هى أشكال تأثير النزوح البيئي على التمكين الإجتماعي المرأة؟

رابعًا: الإطار المنهجي

أ– منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مدى تأثير النزوح البيئي على التمكين الإجتماعي المرأة في أوغندا.

ب- مفاهيم الدراسة

ترتكز هذه الورقة البحثية على ثلاث مفاهيم أساسية وهم:

١- مفهوم النزوح البيئي Environmental displacement :

النزوح البيئي يشير إلى اضطرار أفراد لمغادرة مناطق إقامتهم بسبب التغيرات البيئية المؤثرة، مثل التصحر، ارتفاع مستوى سطح البحر، وتغير المناخ. (زيد، ٢٠٢٣، ص ١٥١)

في بعض الأدبيات يتم استخدام النروح البيئي بالتبادل مع "الهجرة المناخية" أو الهجرة البيئية القصرية". ولعدم وجود تعريف واحد متفق عليه، فإن هناك أدبيات حاولت تعريف النازح البيئي كما ورد في الدراسة المنشورة مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية بعنوان النزوح البيئي: دراسة في المغهوم والأسباب، والتي ورد فيها أن مصطلح النازح البيئي ظهر عام ١٩٧٤ من خلال العالم البيئي لستر براون Lester Russel Brown مؤسس منظمة World Watch وذلك عند قيام هذه المنظمة بعمل أبحاث بيئية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٨٥م، أعد الباحث عصام الحناوي دراسة شملت حالات التشرد بسبب الجفاف في أفريقيا وضحايا ومشردي زلزال المكسيك، حيث عرف االلاجئين البيئيين بأنهم الالجئون الذين اضطروا طوعًا أو قصرًا لترك مناطقهم ودايرهم بسبب أحداث واضطرابات ، طبيعية أو من صنع البشر ، متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجودهم أو الإضرار بمستوى عيشهم".وفي عام ١٩٩٣م قد تم تعريفهم بأنهم "أشخاص لا يمكنهم أن يعيشوا حياة آمنة في أماكن إقامتهم اليومية بسبب الجفاف، انجراف الرتبة، التصحر ، ومشاكل بيئية أخرى. أما عام ٢٠٠٢ م عرفهم داين ابتز أبهنم " أشخاص مهاجرون من أماكن إقامتهم المعتادة بسبب التغيرات في بيئتهم الغير إنسانية". (أمال، ٢٠٢٢)

كما يُعرّف "اللاجئ المناخي" بأنه الشخص الذي عبر الحدود الدولية "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو

الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي" (اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين). وفي بعض السياقات، يشمل التعريف الأشخاص الفارين من "أحداث تخل بالنظام العام بشكل خطير. ووفق تقارير الأمم المتحدة وتوصيتها، يُعد وضع تعريف للهجرة البيئية إحدى الخطوات المهمة التي يتعين اتخاذها للخروج بإطار مفاهيمي دقيق للهجرة البيئية، وكذلك وضع سياسات الاستجابة اللازمة للتصدي لتدفقات هذه الهجرة. (دون، ٢٠٠٨، ص ١١)، بالتالي فإن مصطلح "لاجئو المناخ" غير معتمد من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة UNHCR ، ومن الأدق الإشارة لهم بأنهم "أشخاص نازحون في سياق الكوارث وتغير المناخ". (المفوضية السامية للأمم المتحدة، ٢٠١٨). وعليه نجد أنه لا يوجد تعريف موحد للاجئي المناخ—.برغم أن عدد لاجئي المناخ بازدياد مستمر نتيجة للتغيرات المناخية. (غيث، ٢٠٢٣، ص ١٣٣).

ومما سبق من التعريفات يمكن تعريف النروح البيئي اجرائيًا بأنه: نزوح مجتمع أو أفراد أو فئات مجتمعية معينة من مكان إقامتهم بسبب تغيرات مناخية قاسية أو بسبب كوارث طبيعية تحول دون بقائهم في مكان إقامتهم الذي عهدوا العيش فيه. وهذا النزوح ليس نزوح إيجابي في ظاهره، لأنه نزوح قصري وليس اختياري يضطرهم لترك أماكن إقامتهم لفترات غير محسوبة، مما يقلل من فرص عودتهم إلى ديارهم ومما يتسبب في خسارة ممتلكات قد تمتد لأصول لا يمكن تعويضها.

٢- **تغير المناخ** Climate Change

وفق تعريف الأمم المتحدة، يشير تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ولكن منذ القرن التاسع عشر، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز. (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠)

٣- التمكين الإجتماعي Social empowerment

تطور هذا مفهوم التمكين الإجتماعي، وخصوصًا عندما يتم ربطه بأوضاع المرأة في مجتمع ما. وقد عرفت المفاهيم المبكرة التمكين بأنه الاستقلال الذاتي، ولكن تعرض هذا التعريف لانتقادات لأن هذا التعريف يغفل مبدأ الاعتماد المتبادل والقرارات التعاونية والتي هى أساس المجتمعات الإنسانية. كما اتجهت المفاهيم المبكرة إلى الخلط بين تمكين المرأة مع وضع المرأة في مجتمع ما، وذلك من خلال قصر تعريف التمكين الإجتماعي للمرأة على مدى التحصيل العلمي، أو مدى المشاركة في الحياة العملية القوى العاملة المشاركة وشكل الزواج. برغم أن هذه الجوانب هامة ومحددة لتمكين المرأة، إلا أن بعض الباحثين يرون بأ، هذه خصائص ثابتة، في حين أن التمكين هو عملية متطورة باستمرار. ونتيجة لذلك، فإن تمكين المرأة يُعرَّف الآن على أنه عملية يتم من خلالها تمكين المرأة تحويل "قدرتهم على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية في سياق تم فيه حرمانهم من هذه القدرة في السابق. وفي محاولة للوصول إلى قياس عملية التمكين، قام كل من العلماء مالهوترا وشولر وبويندر Malhotra, Schuler, and Boender بتقسيم تمكين المرأة إلى ستة أبعاد هم: الأبعاد الاقتصادية والأبعاد العائلية والأبعاد القانونية والسياسية والنفسية والاجتماعية–الثقافية. (Fabic، ٢٠١٣، ص ٣٢٠)

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف التمكين الاجتماعي بشكل عام بأنه هو عملية دعم وتعزيز القدرات وتمكين الأفراد أو المجتمعات لتحقيق تنمية مستدامة. يتضمن التمكين الاجتماعي توفير الفرص والموارد والدعم اللازم لتمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم وتحقيق طموحاتهم. يسعى التمكين الاجتماعي إلى تعزيز المشاركة الفعّالة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية، وتحسين مستوى الصحة والتعليم والمعيشة بشكل عام. يساعد التمكين في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث يُمكن للأفراد والمجتمعات أن يسهموا بشكل فعّال في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. (Sen، ١٩٩٩) .

خامسًا: النزوح البيئي الذي شهدته أوغندا

تواجه المجتمعات التي تعاني من تغيرات مناخية عنيفة؛ تأثيرات واسعة النطاق تؤثر بشكل سلبي على كافة مناحي الحياة من خلال فقدان الغذاء والمياه، وغالبًا ما تكون القدرة على الصمود في مواجهة هذه الظروف و الكوارث المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي والنزوح في أدنى مستوياتها في المناطق الهشة، إذ يؤدي التدهور البيئي التدريجي المرتبط بتغير المناخ، إلى نشوء أوضاع قد تؤدي إلى النزوح من تلك المناطق غير الصالحة للسكن. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ٢٠٢١)، إذ وصلت أعداد النازحين في أوغندا بسبب الكوارث الطبيعية إلى ٣٣,٠٠٠ نهاية عام ٢٠٢٠، في ٢٠١٩ رغم من أن أوغندا من أوائل الدول التي تبنت سياسة وطنية بشأن النازحين داخلي وذلك في عام ٢٠٠٤ وهي تعالج النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث، وتشمل السياسة الوطنية للكوارث لعام ٢٠١٣ توفير الخدمات والدعم للنازحين والمتضررين من الكوارث. (مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠٢٢)

أ- نبذة عن الوضع الإيكولوجي ذا الصلة بالتغيرات المناخية في أوغندا:

يمتد حوض النيل الأبيض على طول ٣,٧٠٠ كيلومتر ويغطي حوالي ١,٨ مليون كيلومتر مربع. وتشهد الأراضي التي يمر بها النهر مواسم أمطار مختلفة، مما يجعل الفيضانات أمرًا شائع الحدوث. وينساب النهر من مرتفعات أوغندا في اتجاه السهول الفيضية في جنوب السودان، والتي تعتبر موطنا لواحدة من أكبر الأراضي الرطبة في إفريقيا، والذي يسمح نظامه الإيكولوجي بممارسة أنشطة الزراعة والرعي. وتتداخل في هذه المنطقة الفرعية الهشة مجموعة معقدة من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد شهد حوض النهر خلال عقود تحولات مهمة، بما فيها تلك المتصلة بسقي مساحات أوسع من الأراضي المزروعة، وبناء السدود المولدة للطاقة بالإضافة إلى التوسع العمراني، وكلها عوامل تزيد من خطر حدوث الكوارث. كما يساهم النزاع

المستمر، وضعف الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي في العديد من المناطق في جعل حوض النيل الأبيض نقطة ساخنة لخطر النزوح.

ب- نبذة عن أبرز التغيرات المناخية وتواتر أحداث تغير المناخ شديدة القوة والمصاحبة للكوارث الطبيعية التي تشهدها أوغندا:

تتسبب التغيرات المناخية في نزوح أكثر من ٢٠ مليون شخصٍ من بيوتهم وانتقالهم إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل عام، كما يضطر البعض لعبور الحدود هربًا من التغير المناخي والكوارث الناجمة عن المناخ، هذا بالإضافة إلى تردي الظروف المعيشية في أماكن الإقامة الأصلية، فهذا يعيق عودة الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا، بالتالي يكون للتغيّرات المناخية دورًا سلبيًا في مضاعفة المخاطر وتصبح الظروف المناخية الشديدة هذه مصدر لتهديد مصادر كسب الرزق.

١- الجفاف:

أثر الجفاف على ما يقرب من ٢,٤ مليون شخص بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، كما تسبب الجفاف في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ في خسائر وأضرار تقدر قيمتها بـ ١,٢ مليار دولار، أي ما يعادل ٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي لأوغندا في عام ٢٠١٠. (Esbern Friis-Hansen، ٢٠١٥، ص١٥) (The World Bank Group، ٢٠٢١).

٢- الفيضانات:

تسببت الفيضانات في ٧٣ بالمائة من حاالت النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث والتي وصلت إلى ٣,٤ مليون حالة عبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠١٩ كان الوضع في العديد من مناطق حوض النيل الأبيض مصدر قلق بشكل خاص وتشمل هذه المناطق أجزاء من أوغندا. إذ تسببت الكوارث في ١٣٠,٠٠٠ حالة نزوح جديدة في أوغندا في ٢٠١٩. ولم تتسبب فيضانات٢٠١٩في كارثة واحدة فقط،

بل أخذت شكل أحداث متعددة ذات قوة متباينة وبآثار مختلفة على المجتمعات التي تعيش على امتداد الحوض (مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠٢٠، ص ٣٠)

٣- الزيادة التدريجية لهطول الأمطار:

عند المنبع في أوغندا، تسببت الأمطار الغزيرة خلال موسم الأمطار في فيضانات وانهيارات أرضية محلية أدت إلى نزوح ١٣٠,٠ شخص. وتهدف القوانين التي اعتمدتها الحكومة إلى تفادي بناء المنازل في المناطق عالية الخطورة، كما أن هناك خطط إعادة التوطين في مناطق أخرى، لكن السكان واصلوا الاستقرار في مواطن تتواجد على منحدرات حادة حيث يكون خطر الانهيارات الأرضية عالية. مما يضطرآلاف إلى الهروب من جراء ذلك. (Esbern Friis-Hansen، ٢٠١٥، ص١٥)

الكوارث الطبيعية التي شهدتها أوغندا خلال الفترة بين (١٩٠٠-٢٠٢٠)			
الكوارث الطبيعية	**عدد الحوادث**	**أعداد الوفيات**	**اعداد المتضررين**
الجفاف	٩	١٩٤	٤,٩٧٥,٠٠
الزلازل	٥	١١٥	٥٨,٠٠٠
الأوبئة	٣٨	٣,٦٧٠	٣٤٥,٧٠١
الفيضانات	١٩	٣٤٣	١,٠٦٠,٥٥٩
العواصف	١	٢٣	٤٧
الانزلاقات الأرضية	٩	٥٩١	١٥١,٥٤٦

جدول ١: الكوارث الطبيعية التي شهدتها أوغندا خلال الفترة بين عام١٩٠٠حتى عام ٢٠٢٠

المصدر: (The World Bank Group، ٢٠٢١، ص١١)

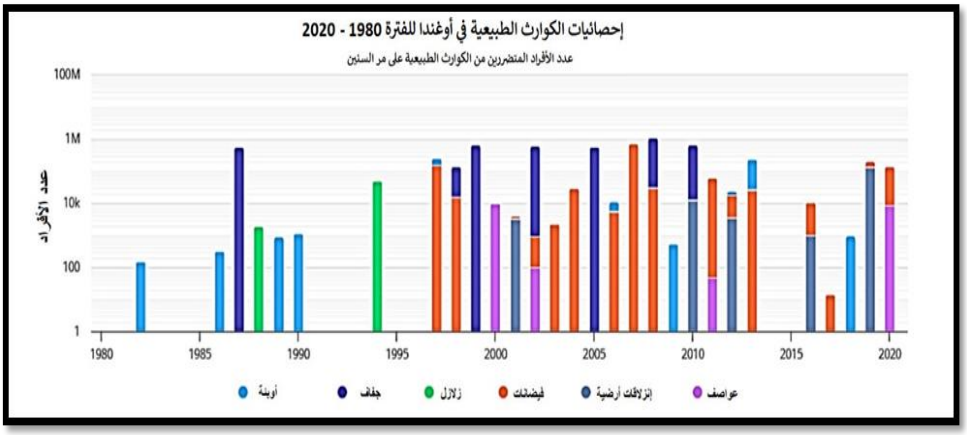

رسم توضيحي ١: الكوارث الطبيعية في أوغندا خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٢٠ (الأفراد المتضررين من الكوارث الطبيعية على مر السنين)

المصدر: (The World Bank Group، ٢٠٢١)

ج- أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالكوارث الطبيعية في أوغندا:

١- **القطاع الزراعي:** يوظف هذا القطاع حوالي ٧٠٪ من السكان العاملين ويساهم بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي تعتمد أوغندا بشكل كبير على مياه الأمطار في الزراعة.

٢- **قطاع الصيد:** يعمل بهذا القطاع حوالي ٨٪ من القوى العاملة/ السكان، ويعد صيد الأسماك مصدرًا رئيسيًا لكسب العيش لما يصل إلى ١,٢ مليون شخص. (The World Bank Group، ٢٠٢١، ص١١) ومن الجدير بالذكر، أن أوغندا توفر سياسة وطنية مخصصة للأشخاص في وضع نزوح داخلي تشمل النزوح بسبب النزاع والكوارث، وتتضمن تدابير تتراوح ما بين الوقاية وتسهيل الوصول إلى حلول مستدامة والتخفيف من الآثار الاجتماعية الأوسع نطاقا. وبالنظر إلى أن تلك السياسة اعتمدت، كما يحدث غالبا، استجابة لازمة، فهي ال تولي إال اهتماما محدودا للتقليص من مخاطر

النزوح، بالرغم من أنها تبقى مثال جيدا لسياسة مخصصة متينة تتضمن مقتضيات لمختلف أوضاع النزوح (مركز رصد النزوح الداخلي ٧٢)

سادسًا: أثر النزوح البيئي على التمكين الإجتماعي للمرأة في أوغندا

هناك ظاهرة تتشارك فيها العديد من المجتمعات خصوصًا في الدول الأقل نموًا، وهو أن النساء في تلك البلدات لا يتم تمثيلهن في الاقتصاد الرسمي بشكل كاف أو بالشكل الدقيق، بسبب حقوقهن في الملكية عمومًا سواء من أصول أو أرضي،، فإنهن يعانون بشكل رئيسي من الخسائر والأضرار غير الاقتصادية None economic losses المرتبطة بالتأثيرات من تغير المناخ. والمقصود بالخسائر والأضرار غير الاقتصادية، هي تلك الخسائر المضافة إلى خسارة الممتلكات والأصول والبنية التحتية، الإنتاج الزراعي و/أو الإيرادات التي يمكن أن تنتج من الآثار السلبية لتغير المناخ. فالخسائر والأضرار غير الاقتصادية None economic losses تغطي الخسائر والأضرار التي لا يمكن قياسها بسهولة في ضو المصطلحات الاقتصادية، مثل الخسائر في الأرواح، وتدهور الصحة، الخسائر الناجمة عن التنقل البشري، وكذلك الخسارة أوتدهور الأراضي والتراث الثقافي والسكان الأصليينين والمعرفة، والهوية المجتمعية/الثقافية، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي. إن مساهمات المرأة في أسرتها ومجتمعاتها لا تنعكس بشكل بصورة رقمية في الاقتصاد الرسمي وبالتالي لا تعنكس القيمة النقدية لهذه المساهمات. يشمل هذا النوع من العمل، الذي يوصف عمومًا باسم "أعمال الرعاية"، رعاية أفراد المجتمع أو الأصول الطبيعية أو الأجيال القادمة. أعمال الرعاية هذه ضرورية للمجتمع وللاقتصاد ككل، ومع ذلك من الصعب تحديد قيمة تقديرية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بحيث يمكن قياسها من الناحية النقدية وبالتالي تنعكس في بشكل رقمي في الاقتصاد الكُلي. ولذلك لابد من تقدير قيمة مساهمة المرأة في المجتمعات، وتقييم الخسائر غير الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ بشكل واضح، إذ أن الخسائر والأضرار غير المالية غالبًا ما تؤثر على النساء في البلدان النامية بشكل مباشر أكثر من الرجال. أيضًا في أعقاب وقوع الكوارث

تواجه النساء مخاطر وتهديدات أكبر متعلقة بالعنف القائم على تميرز النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، العنف المنزلي، الاعتداءات المتزايدة من قبل الغرباء بعد الكوارث، وخاصة عندما تكون النساء والفتيات منفصلين عن أسرهم وأصدقائهم وغيرهم من وسائل شبكات الحماية. Global Programme) on Risk Assessment and Management for Adaptation for Climate Change Loss and Damage، ٢٠٢١)

أ- أبرز المشكلات الاجتماعية للمرأة في أوغندا:

تعاني المرأة في أوغندا من عدد من المشكلات منذ عقود، فإن الاضطرابات الإجتماعية والسياسية التي شهدتها أوغندا من بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ القت بظلالها السلبية على وضع المرأة، حيث أن الحروب الأهلية والارهاب، والعنف المجتمعي بشكل عام أثر على الأسرة فكانت له أثار سلبية على الحياة الإجتماعية بشكل عام فقد ادى لمشكلات مثل تفكك الأسرة، وزيادة أعداد الأطفال بدون عائل أو أسر، وزيادة أعداد الأسر التي ترعاها المرأة بدون رجل. (Boyd، ١٩٨٩، ص١٠٦)

١- قلة فرص استكمال التعليم بالمقارنة بالرجال: حيث أن ٨% من نساء مقابل ١٢% من الرجال يحصلن على تعليم ما بعد الثانوي-وفق التقديرات الرسمية ٢٠١٦. (Uganda Bureau of Statistics، ٢٠١٦)، فالمرأة أقل تعليمًا من الرجل بوجه عام ونسبة البنات الالئي ينقطعن عن الدراسة أعلى بكثير عن نسبة البنين، على جميع مستويات التعليم. وتتمثل بعض الأسباب في عدم قدرة النساء على دفع مصاريف الدراسة، والأسر لا توفر ذلك لهن، والزواج المبكر، والحمل، والمعتقدات الثقافية والاجتماعي التي تميل إلى تفضيل الدور العائلي والإنجابي للمرأة عن أي دور آخر، واعطاءأولوية للأبناء الذكور على البنات للبقاء في التعليم عندما يتعلق الأمر باختيار أي الطفلين يترك المدرسة، وأعباء الكبار التي تتحملها البنات في سن مبكرة والفقر

العام الناتج عن التدهور الاقتصادي. وعمومًا فإن النساء يتمتعن بسيطرة محدودة على القرارات الإجتماعية و العائلية لأنهن غير مدعمين اقتصاديًا (الأمم المتحدة، ١٩٩٩).

٢- **الزواج المبكر:** تتزوج المرأة بين سن ١٦ و١٨ عام، وقد لا تستكمل تعليمها.

٣- **مجال العمل والتوظيف:** حيث أن أغلب النساء منخرطات في النشاط الزراعي الذي لا يحتاج إلى تكنولوجيا، علمًا بأن االقطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغير المناخي. كما أن عدد النساء المشتغلات بعمل نظامي تعدادهن صغير بالمقارنة بالرجال. في عام ١٩٨٨ لم تشكل المرأة سوى ٢٠ في المائة من عدد الأشخاص المشتغلين بعمل نظامي في أوغندا. وكان هذا على الرغم من أن قوانين العمل في أوغندا لا يوجد بها تميز على أساس نوع الجنس. لكن من الناحية العملية، يفضل أصحاب الأعمال الرجال بوجه خاص، ويرجع هذا إلى أن المرأة معرضة لأن تصبح حامل ومن ثم تعطل العمل بالحصول على إجازة رعاية الطفل. وبعض الأعمال التي تعتمد على القوة الجسدية، مثل التشييد، وتشغيل الماكينات الثقيلة، والتعدين وقطع ونقل الأخشاب تكاد تنحصر على الرجال حيث تعتبر المرأة الجنس الأضعف. وهناك أيضا عدد قليل جدا من النساء بالمقارنة بالرجال في قوات الأمن لنفس السبب وفي القطاعين العام والخاص على حد سواء. تشغل المرأة بعدد أكبر في المستويات الأدنى لسلم الوظائفب المقارنة بالرجال، كما أن إمكانية الاستغناء عنها تبلغ ضعف إمكانية الاستغناء عن الرجل. كما أن نسبة الرجال إلى النساء في مناصب رسم السياسة لاتزال كبيرة جدًا. وتتركزأعمال المرأة في الغالب في الأعمال الكتابية. ويستخدم القطاع غير النظامي عددًا من النساء، ولا سيما في تسويق الأغذية، .والملابس والمشغولات اليدوية ولذلك يمكن ملاحظة أن المرأة تتمتع بفرص أقل في المستويات التنظيمية والإدارية العليا. وتتمثل الأعمال التي تعتبر تقليديًا مناسبة للمرأة، تكون في مجالات: التمريض، والبيع، وأعمال السكرتارية والأعمال الخدمية الأخرى. وذلك إلى جانب الاعتقاد السائد بتفوق وكفاءة الذكور عن النساء في مجال العمل، وهو ما يبقي المرأة

في الأعمال المنخفضة الدرجة. كما أن النساء يقمن بمسئوليات الرعاية Caring والتي لا يمكن قياسها بمفهوم الاقتصاد المتعارف علية والدخل المباشر.

ومن الجدير بالذكر بأن أوغندا كانت قد صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنفيذها في ١٩٨٥ بدون أي تحفظات. ومنذ ذلك الحين قدمت الحكومة الأوغندية تقارير لعرض التقدم المُحرز في هذا الشأن، كما واصلت الحكومة جهودها لتفعيلها على مختلف الجوانب القانونية والإجتماعية والاقتصادية والسياسية. (الأمم المتحدة، ١٩٩٩).

ومما سبق يمكن استخلاص أن النزوح البيئي نتيجة لتغيرات المناخ والأوضاع البيئية غير المستدامة في أوغندا له تأثيرات كبيرة على التمكين الاجتماعي للمرأة ويمكن وضعها في النقاط التالية:

- **فقدان الموارد الطبيعية:** يؤدي تدهور البيئة إلى فقدان الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها النساء في مجتمعات محلية، مثل المياه والتربة الخصبة. قد يكون لذلك تأثير كبير على السكان وخاصة النساء اللاتي يعتمدن على هذه الموارد في الزراعة وتأمين المياه لأسرهن.

- **تأثير على الصحة** :يتسبب التهجير البيئي في تدهور الصحة، ويكون لهذا تأثير خاصة على النساء اللواتي يحملن عبء الرعاية الصحية والنظام الغذائي للعائلة. التأثيرات الصحية المترتبة عن التهجير قد تكون خاصة بالنسبة للحوامل والأطفال . (Hunt، ٢٠٢٢).

- **زيادة في حالات العنف الجنسي:** يزيد النزوح من حالات العنف الجنسي والاستغلال الجنسي، حيث يصبح النساء أكثر عرضة لهذه المخاطر خلال الظروف الصعبة للنزوح.

- **الفقر والتهميش الاجتماعي:** يؤدي النزوح البيئي إلى زيادة معدلات الفقر، مما يؤثر على النساء بشكل خاص حيث يكونن أكثر عرضة لفقدان فرص العمل وبالتالي يجدن صعوبة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية.
- **خلل الأمن الغذائي:** يؤدي النزوح البيئي إلى فقدان الأراضي الزراعية وتدهور الظروف المناخية، مما يؤثر على الأمان الغذائي. يتأثر النساء بشكل كبير كمزارعات ومربيات، مما يجعل توفير الطعام أمرًا صعبًا، مما يؤثر على صحتهن وقدرتهن على الاعتناء بأسرهن.
- **تغير في أدوار النساء:** يؤدي النزوح إلى تغيير في دور النساء في المجتمع. ، وهذا يمكن أن يزيد من الضغط الاقتصادي والاجتماعي على النساء، ويجعلهن يتحملن مسؤوليات إضافية مثل البحث عن الموارد والرعاية الصحية. (rayan، ٢٠٠٢) (Kabeer، ٢٠٠٥، ص١٤)

- خاتمة

تمثل الكوارث المناخية وما يترتب عليها من نزوح بيئي تهديد مباشر على المرأة، خاصًا أن نسبة كبير من النساء في أوغندا يعملن في الزراعة في المناطق الريفية، بالتالي ينعكس هذا بالسلب على النساء بشكل عام. فالضغوط الاقتصادية التي تسببها الكوارث وتغير المناخ قد تؤدي إلى الزواج المبكر وعدم استكمال التعليم وغيره من صور التهميش المجتمعي. وبالتالي من المهم أن يتم التعامل مع التحديات الناجمة عن النزوح البيئي بشكل شامل ومتكامل، مع اعطاء اهتمام خاص بتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء في هذه السياقات لما تعاني منه المرأة من تهميش عام. ولتعزيز جهود التمكين الاجتماعي في سياق النزوح البيئي في أوغندا، يجب توفير فرص اقتصادية للمرأة، والاهتمام بتقديم فرص للتعليم والتدريب المهني لها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز المشاركة النسائية في عمليات اتخاذ القرار. كما لابد من تعظيم الاستفاده من معارف وخبرات المرأة التي اكتسبتها محليًا في مجالات

العمل التقليدية مثل الزراعة والصيد وحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها، إذ أن إشراك النساء بخلفياتهن المختلفة في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالتعامل مع التغيرات المناخية والتكيفٌ مع تلك التغيرات أمر غاية في الأهمية لحسن إدارة التعامل مع أزمات النرزوح البيئي بما يخدم المجتمع.

- توصيات الدراسة

من المهم أن يتم التعامل مع التحديات الناجمة عن النزوح البيئي بمنهجية شمولية بما تلائم الثقافة المجتمعية وتتماشى مع السياق الإجتماعي آخذين بعين الاعتبار ما تُعاني منه المرأة في أوغندا وبما يضمن تمكينها مجتمعيًا بشكل مستدام. ووفق ما جاء في تقارير عديدة من منظمات إنمائية مثل البنك الدولي وغيره، يمكن التركيز على التالي:

- تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء من خلال عمل برامج مخصصة لهن تراعي الفروق الإجتماعية والتعليمية.
- عمل برامج ارشاد مهني مخصصة للنساء مع الاهتمام بالتقييم المستمر لهذه البرامج للتعرف على مدى فاعليتها مع العمل على تحسين المعايير والممارسات والنظم المعمول بها لتحسين جودة الدعم المقدم.
- رصد التقدم المُحرز وتبادل افضل الممارسات حتى تفيد قطاع أوسع مع مراعاة الخصوصية الثقافية لكل مجتمع أو شريحة يتم التعامل معها.
- توثيق المبادرات الناجحة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة ومشاركتها، بما يعزز المعرفة وتبادل المعلومات في الداخل الأوغندي.
- تقديم مساعدة إعادة إسكان تناسب احتياجات كل إمراة وتوفر ظروف معيشة تعادل الحد الأدنى للمعايير التي كانوا يتمتعون بها سابقًا أو تفوق جودتها حال كانت الظروف الأصلية غير ملائمة.

- احترام تفضيالات المجتمعات المضيفة وذلك لحفظ السلام المجتمعي بين النازحين الجدد والسكان الأصليين للمجتمع المُضيف.
- متابعة وتقييم كافة المشروعات الخاصة بتمكين المرأة لقياس مدى فاعلية هذه المشاريع والاجراءات التي تمت.
- لابد من توعية المجتمع بما يجب اتباعه في حال تعرض مجتمع ما للنزوح البيئي، من خلال تعزيز قدرة أفراد المجتمعات المحلية على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث . (البنك الدولي، ٢٠١٦، ص١٩)

- قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة. "أوغندا: معالم البلد (الجزء الثاني)." ١٩٩٩. <https://docstore.ohchr.org/>.
- الأمم المتحدة: مكتب المفوضية السامية . "أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ." ٢٠٢٢.
- البنك الدولي. "إطار العمل البيئي والاجتماعي لعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية: المعيار البيئي والاجتماعي الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي واعادة التوطين القسري." ٢٠١٦.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة. ٢٠١٨. أكتوبر, ٢٠٢٣. https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725 .
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. "الإطار الاستراتيجي للعمل المناخي." ٢٠٢١.
- أوليفيا دون. "نشرة الهجرة القسرية: تغيير المناخ والنزوح." ٢٠٠٨. https://www.fmreview.org/ar/issues .
- بيدي أمال. "النزوح البيئي: دراسة في المفهوم والأسباب." *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية* (٢٠٢٢): ٦٢٧-٦١٤.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. *مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة*. ٢٠٠٦. https://unsdg.un.org/ar/un-in-action/uganda .
- محمد جلال حسين. "إشكالية العنف ضد الأطفال في أوغندا." *أدب الأطفال* أغسطس, ٢٠٢٠: ١٢٦.
- محمد مشحن زيد. "النزوح والاندماج الإجتماعي لمحة تاريخية." *مجلة الدراسات المستدامة* ٢٠٢٣، الإصدار الثاني: ١٥١.

- مركز رصد النزوح الداخلي . *التقرير العالمي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي ٢٠٢١* . جينافا: مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠٢٢.
- مركز رصد النزوح الداخلي. "التقرير العالمي حول النزوح الداخلي للعام ٢٠١٩." ٢٠٢٠.
- مريم عبد العزيز بن غيث. "لاجئو المناخ." *مجلة الحقوق جامعة الكويت* ٤٦,٤ (٢٠٢٢): ١٣٣-١٧٠.
- معرفة. *معرفة*. ٢٠٠٤. أكتوبر, ٢٠٢٣. https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7 .

- المراجع الاجنبية

- Boyd, Rosalind E. "Empowerment of Women in Uganda: Real or Symbolic." *Review of African Political Economy* (1989): 106-117.
- Esbern Friis-Hansen, Charles Aben, John James Okiror, Bernard Bashaasha and Godfrey Suubi. "Local Government Engagement with Climate Change Adaptation In Uganda: Understanding of Climate Change in Uganda." 2015.
- Fabic, Jessica Heckert and Madeleine Short. "Improving Data Concerning Women's Empowerment in Sub-Saharan Africa." *Studies in Family Planning* 44.3 (2013): 319-344.
- Global Programme on Risk Assessment and Management for Adaptation for Climate Change (Loss and Damage). *Diving into the gap: Gender dimensions of Climate Risk Management*. Bonn: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, 2021.
- Grosvenor-Alsop, Ruth Janice, Bertelsen,Mette Frost, Holland,Jeremy. *Empowerment in practice : from analysis to implementation*. World Bank Group, 2006. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-

reports/documentdetail/286191468315851702/empowerment-in-practice-from-analysis-to-implementation>.

- Hunt, Emma Samman and Abigail. "Women's economic empowerment: Supporting transformative change." 2022. <https://www.jstor.org/stable/resrep51190>.
- Kabeer, Naila. "Gender Equality and Women's Empowerment: A Critical Analysis of the Third Millennium Development Goal." *Gender and Development* (2005): 13-24. Web. <https://www.jstor.org/stable/20053132>.
- rayan, Deepa. *Empowerment and Poverty Reduction: A Source Book*. World Bank, 2002. <https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/0-8213-5166.
- Sen, Amartya. *Development as Freedom*. Oxford University Press, 1999. Web.
- The World Bank Group. *Climate Risk Profile: Uganda*. Washington: World Bank Group, 2021. Web.
- Uganda Bureau of Statistics. "Uganda Demographic and Health Survey, Uganda Bureau of Statistics." 2016. Internet.
- World Bank Group. *Climate Risk Country Profile: Uganda*. Washington, DC : World Bank Group, 2021.
- World BankGroup. *Climate Knowledge Portal*. December 2021. Web. 20 November 2023. <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/uganda/vulnerability>.
- Zimmerman, Marc A. "Psychological empowerment: Issues and illustrations." *American Journal of Community Psychology* (1995): 581–599.
- الأمم المتحدة. *العمل المناخي*. 2020. October 2023. <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>.